على الهجرة اليهودية، ممّا سيحول دون تحقيق أغلبية يهودية، فسافر الى لندن لتدارك الموقف قبل ان تقدم الحكومة البريطانية على اتخاذ اجراء في غير صالح الصهيونية.

في لنـدن، قامت الليدي استور اليهودية بتقديم وايزمان الى رئيس الحكومة العمّالية، رامزي ماكدونالد، فاستطاع ان يأخذ منه عهداً بتأييده ودعمه. ولكن وزارة المستعمرات كانت أوفدت، قبل ذلك الاجتماع، سير جون هوب سمبسون، الى فلسطين لدرس موضوع الهجرة اليهودية. جاء في تقرير سمبسون، الذي رفعه الى وزارة المستعمرات بعد رجوعه من فلسطين، ان الهجرة اليهودية المكثّفة الى فلسطين واستيطان اليهود فيها أدّيا الى اقتلاع اعداد ضخمة من العرب من مواطنهم، ومساكنهم، ومزارعهم. في الوقت عينه، صرّح مسؤول بريطاني بأن الحكومة البريطانية تعهّدت التزاماً مزدوجاً تجاه الشعب الفلسطيني، من جهة، والحركة الصهيونية، من الجهة الاخرى، وان الالتزامين يناقض احدهما الآخر؛ ثمّ حذّر من مغبّة اتخاذ قرار غير مدروس لزيادة الهجرة اليهودية، قد يؤدي الى ثورة عارمة، والاضرار بالمصالح البريطانية في البلاد العربية.

هذا التصريح أثار حفيظة الصهيونية، التي صرّح بعض زعمائها بأنها ستخوض معركة ضد ما وصفـوه بخيـانة بريطانيا، وخاصة وزارة المستعمرات البريطانية بالذات، فارتفعت اصوات جميع المتعاطفين مع الصهيونية احتجاجاً على تصريح المسؤول، بمن فيهم لويد جورج والجنرال سمطس من جنوب افريقيا وبلدوين وتشامبرلين، ثمّ أُثيرت القضية في مجلس العموم. وكالعادة، نجحت الحملة الصهيونية، فتراجعت الحكومة البريطانية، وقرر رئيس الحكومة، ماكدونالد، تأليف لجنة مشتركة بين الحكومة والمنظمة الصهيونية لدرس المشكلة، وان وايزمان، الذي ترأس الوفد الصهيوني في اللجنة المشتركة، ناقش الموضوع بالشكل التالي: ان حكومة الانتداب التزمت وعداً تجاه «الشعب» اليهودي كله وليس تجاه ١٧٠ ألف يهودي الذين وصلوا فلسطين مقابل ٧٠٠ ألف عربي؛ لذلك، فان ما تعهّدته بريطانيا تجاه اليهود يبرّر، ويسوّغ، ما قد يظن البعض انه عمل غير اخلاقي، لعدم مراعاة الأغلبية العـربية في فلسطين. النقطة الثانية التي أثارها، في مناقشته، هي ان لا أحد من الناس يستطيع الادعـاء بأن الوعد باقامة «وطن قومي» لليهود في فلسطين قد تمّ تنفيذه وتحقيقه. وكانت مناقشة وايزمان تعني شيئاً واحداً، هو ان لا قيود البتّة على الهجرة اليهودية.

والواقـع، لقد حقّقت الحملة الاعلامية الواسعة، والاتصالات الدبلوماسية المكثّفة، والضغوط المتنوّعة، لوايزمان والصهيونية، نجاحاً آخر حين أُعلم بالغاء ما أُطلق عليه، في حينه، «ورقة باسفيلد» عن الهجرة اليهودية، في رسالة وصلته من رئيس الوزراء، ماكدونالد، في الثالث من شباط ( فبراير ) ١٩٣١. كتب وايزمان، في مذكراته «التجربة والخطأ»، عن ذلك الموضوع ما يلي: «ان الرسالة التي بعث بها ماكدونالد اليّ هي التي غيّرت موقف وزارة المستعمرات في لندن وحكومة الانتداب في فلسطين. فلقد حققنا، بفضل تلك الرسالة، خلال السنوات القليلة التالية، مكاسب هائلة، واستطعنا، في العام ١٩٣٤، ايصال عدد المهاجرين الى ٤٠ ألف مهاجر، وفي العام ١٩٣٥ الى ٦٢ ألفاً، وهي أرقام لم نكن نحلم بها في العام ١٩٣٠».

في نيسان (ابريل) ١٩٣٦، بدأت حركة اضراب عامة وشاملة في كل أنحاء فلسطين، استمرت نحو ستة شهور. وكالعادة، أرسلت الحكومة البريطانية لجنة جديدة لتقصّي الحقائق، وأطلقت عليها، هذه المرة، اسم «اللجنة الملكية»، التي نشر تقريرها في تموز ( يوليو ) ١٩٣٧.

ما توصلت اليه اللجنة الملكية، بعد دراسة ميدانية في فلسطين للاوضاع السائدة، لا يختلف